مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

التأمين التكافلي

في دولة الإمارات العربية المتحدة



التـأميـن التـكافلـي

في دولة الإمارات العربية المتحدة

التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل منظومة تأمينية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تقوم على مبدأ التبرع والتكافل، ضمن إطار تشريعي ورقابي متقدم يهدف إلى حماية المتعاملين وتعزيز الثقة في قطاع المالية الإسلامية.

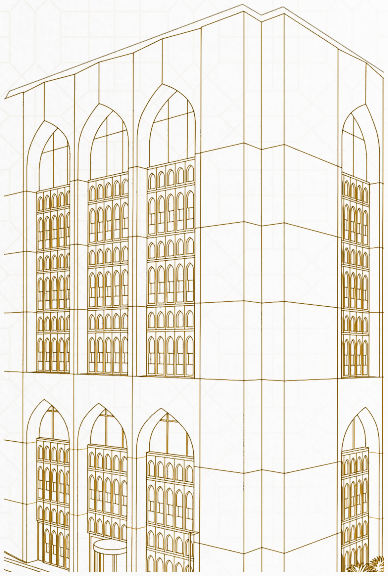

توافقاً مع جهود المصرف المركزي الرامية إلى تعزيز وعي المتعاملين وتبسيط مفاهيم المالية الإسلامية، يأتي هذا الكتيب التوعوي لتسليط الضوء على نظام التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبيان أسسه وآلياته التشغيلية.

ويهدف هذا الإصدار إلى تمكين الجمهور من فهم طبيعة التأمين التكافلي باعتباره نموذجاً قائماً على التعاون وتقاسم المخاطر، بما يعزز الثقة والشفافية في قطاع المالية الإسلامية.

المفاهيم الأساسية وآليات العمل

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً متسارعاً في قطاع الخدمات المالية، مدعوماً برؤية وطنية تهدف إلى بناء نظام مالي متقدم يلبي احتياجات المجتمع بمختلف فئاته، ويواكب في الوقت ذاته القيم والمبادئ التي يحرص عليها الأفراد والمؤسسات. وفي إطار هذا التوجه، حرصت دولة الإمارات على تطوير منظومة متكاملة للمالية الإسلامية، بما في ذلك قطاع التأمين التكافلي، من أجل توفير حلول مالية وتأمينية تتيح للمتعاملين الحصول على خدمات مبتكرة وفعالة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد عملت الجهات التشريعية والرقابية في الدولة على وضع أطر قانونية ورقابية وحوكمية متقدمة تهدف إلى تعزيز الشفافية، وحماية حقوق المتعاملين، ودعم الثقة في الخدمات المالية الإسلامية، بما يساهم في ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي رائد في المالية الإسلامية.

ويأتي التأمين التكافلي القائم على مبادئ ترتكز على التكافل والتعاون والمسؤولية المشتركة ليحقق الحماية المرجوة من المخاطر والخسائر المحتملة، وينسجم مع احتياجات المتعاملين وتطلعاتهم وذلك وفق آليات وعقود تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتناسب مع أغراض التأمين وأهدافه المختلفة. كما تهدف الأنظمة والمعايير التي يصدرها المصرف المركزي إلى التأكد المستمر من أن الجهات التي تمارس أعمال التأمين التكافلي ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية.

يهدف هذا الكتيب إلى التوعية العامة بمفهوم التأمين التكافلي، ولا يحل محل وثائق المنتج أو الإفصاحات الخاصة به. وتُحدد التغطية والمنافع والحقوق والالتزامات وفق المستندات التعاقدية والتشريعات والمتطلبات الرقابية السارية.

ما هو التأمين التكافلي؟

التأمين التكافلي هو نظام يهدف إلى تحقيق التكافل والتعاون بين مجموعة من المُشتركين لمواجهة مخاطر مُحددة، حيث يُسهم كل مُشترك في صندوق التأمين التكافلي ("الصندوق")، بناءً على مبدأ "التبرع"، ويتحمل هذا الصندوق، الذي يتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، مسؤولية دفع التعويضات للمستحقين في حال تحقق مخاطر مُحددة.

بمعنى آخر، التأمين التكافلي آلية منظمة تمنح الأفراد والمؤسسات حماية ضد مخاطر أو خسائر محتملة عبر تبرع كل منهم بمبلغ يسمى الاشتراك لصالح صندوق يجمع كل مبالغ التبرعات هذه، ويتم دفع التعويضات للأفراد والمؤسسات الذين يستحقون هذه التعويضات لصالحهم من أموال الصندوق. بينما تقوم شركة التأمين التكافلي المرخصة من المصرف المركزي بإدارة هذه العملية واستثمار الأموال الموجودة في الصندوق ودفع التعويضات للمستفيدين المستحقين وفق لائحة الصندوق والقوانين والأنظمة والمعايير التي يصدرها المصرف المركزي.

إن شركة التأمين التكافلي هي المسؤولة قانونياً ورقابياً فيما يخص دفع التعويضات للمستفيدين بصفتها وكيلة عن الصندوق والمسؤولة حصراً عن كل الالتزامات الخاصة به أمام المتعاملين وأمام الغير.

ماذا يعني الاشتراك في التأمين التكافلي؟

عندما يقوم متعامل بالاشتراك ودفع مبلغ التبرع (الاشتراك) في التأمين التكافلي، فإن الصندوق يعتبره مستحقاً للمطالبة بالتعويض عن الخسائر أو المخاطر التي تحققت والتي تغطيها وثيقة التأمين التكافلي وفق الشروط والأحكام الخاصة بكل وثيقة، ويكون أيضاً قد تبرع للصندوق بالمبلغ ذاته لتعويض المتعاملين الآخرين المشتركين عن الخسائر أو المخاطر التي تتحقق والتي تغطيها وثيقة التأمين التكافلي الخاصة بهم، وذلك وفق الشروط والأحكام الخاصة بكل وثيقة من وثائقهم.

وعليه، فإن الاشتراك في التأمين التكافلي يعني تبرع المشتركين للصندوق الذي تجمع فيه هذه الأموال المتبرع بها، ليس من أجل تغطية المخاطر والخسائر المحتملة لكل متعامل مشترك فقط، بل لتغطية مخاطر وخسائر كل المشتركين بشكل تضامني وتكافلي، ومن هنا يبرز معنى التعاون واختيار كلمة "التكافل" بالنسبة لهذا النوع من التأمين.

شهد قطاع التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملحوظاً، مدفوعاً بالرغبة في توفير حلول تأمينية متوافقة مع الشريعة، وتحقيق أهداف الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي.

التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

وضع المصرف المركزي أطر حوكمة شرعية واضحة للتأكد من توافق المنتجات والخدمات التي تقدمها شركات التأمين التكافلي المرخصة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما وضعت الهيئة العليا الشرعية معايير شرعية واضحة يجب على هذه الشركات الالتزام بها. كما أن لكل شركة تأمين تكافلي لجنة رقابة شرعية داخلية متخصصة تراقب عمل الشركة مستعينة بإدارات متخصصة منها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، بالإضافة إلى إمكانية إجراء تدقيق شرعي خارجي من قبل شركات متخصصة في ذلك. وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً شرعياً سنوياً يبين مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية والذي يتم نشره للجمهور (يمكنك الاطلاع على كتيب أطر الحوكمة الشرعية من خلال زيارة موقع المصرف المركزي أو من خلال هذا الرابط:

(https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/islamic-finance/shariah/)

لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع.

أنواع التأمين التكافلي

يجب معرفة أنواع منتجات التأمين التكافلي لاختلاف طبيعتها وأهدافها وتحمل المخاطر فيها وأثر كل منها، وهي في التقسيم العام نوعان:

التأمين التكافلي للممتلكات والمسؤوليات
(التأمين التكافلي العام)

هذا النوع من التأمين هو ما ينصرف إليه الذهن عند إطلاقه في الغالب، ويشمل التأمين على الممتلكات، والتأمين على المباني والمصانع والمخازن والمركبات والمعدات والبضائع، وغيرها، ويركّز على حماية الأصول والممتلكات وما ينشأ عن تصرفات الأفراد أو المؤسسات من مسؤوليات تجاه الغير، وتتم تغطية المخاطر المتفق عليها مثل: الحريق، السرقة، وحوادث النقل، والأضرار العرضية وذلك حسب الشروط المتفق عليها. بينما يغطي تأمين المسؤوليات المسؤولية المدنية للمشترك تجاه الغير، مثل: مسؤولية صاحب العمل تجاه العمال، ومسؤولية صاحب المركبة عن الأضرار التي تلحق بالآخرين، ومسؤولية المهنيين (أطباء، مهندسين، محاسبين) عن الأخطاء المهنية.

وتكون وثائق هذا النوع من التأمين في الغالب قصيرة الأجل (سنة قابلة للتجديد) يغلب عليها الطابع التعويضي دون العنصر الادخاري/الاستثماري طويل الأجل.

التأمين التكافلي للأشخاص وعمليات تكوين الأموال
(التأمين التكافلي العائلي)

يركز هذا النوع من التأمين على حماية حياة الفرد وصحته وسلامة جسمه، إلى جانب المساهمة في تكوين مدخرات أو أموال مستقبلية لصالحه أو لصالح أسرته. وتشمل منتجات تكوين الأموال عدة برامج وخطط بشأن الادخار والتقاعد والتعليم، حيث تمتد وثائقه غالباً لمدد طويلة، وتجمع بين تغطية المخاطر التي قد يتعرض لها الشخص (كالوفاة أو العجز أو المرض) وبين عنصر ادخاري/استثماري يهدف إلى تحقيق استقرار مالي للفرد وأسرته في المستقبل.

فمبالغ الاشتراك في هذا النوع من التأمين لا تعتبر أنها كلها تبرع، بل إن جزء منها يكون تبرعاً لصندوق التأمين التكافلي والجزء الآخر يستثمر في أدوات استثمارية لصالح المشترك، يتم تحديدها في وثيقة عضوية الاشتراك. وعليه، فإن ما يتعلق بالتأمين هو شق واحد من العملية والباقي هو استثمار من المتعامل المشترك، ويتحمل بذلك مخاطر الاستثمار.

النموذج التشغيلي لهذا النوع من التأمين

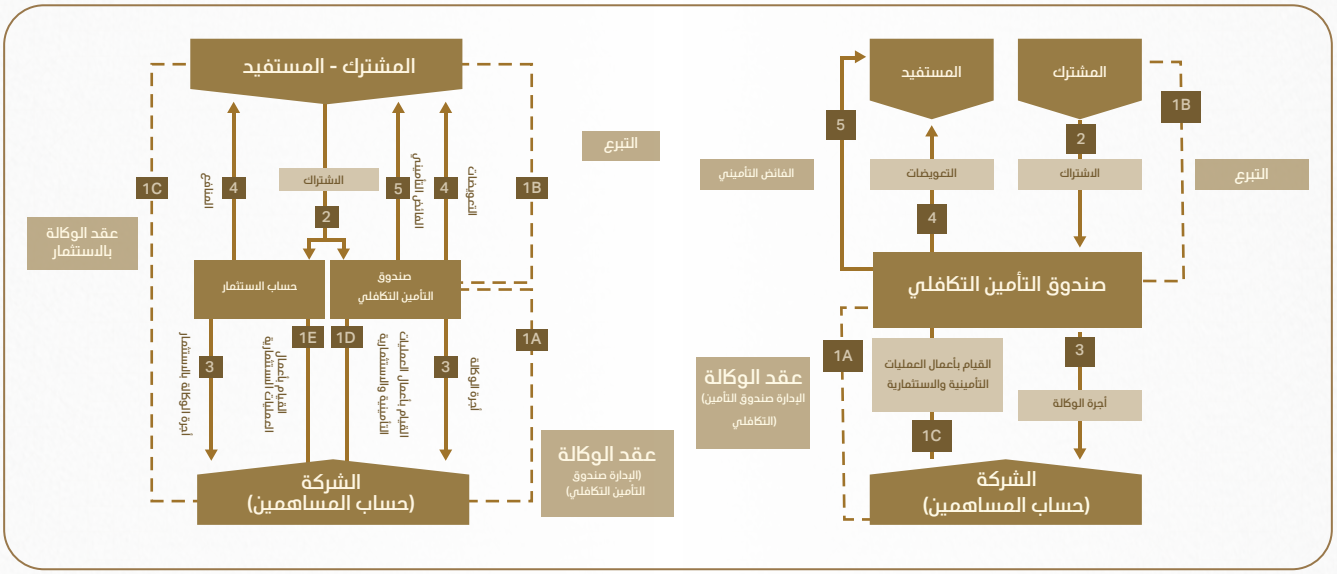

رحلة المتعامل في التأمين التكافلي:

1 مرحلة التعرف والاختيار:

- يختار المتعامل شركة التأمين التكافلي المرخصة من المصرف المركزي (المرجو زيارة موقع المصرف المركزي للتعرف على شركات التأمين التكافلي المرخصة).
- يطّلع على أنواع التأمين التكافلي المتاحة (ممتلكات ومسؤوليات، صحي، حوادث، عائلي/حماية وادخار) ويختار ما يناسب احتياجاته.

2 مرحلة الاشتراك في التأمين التكافلي

- يقدّم المتعامل طلب الاشتراك في المنتج المناسب.
- يوافق على الشروط والأحكام الواردة في وثيقة عضوية الاشترك ووثيقة التأمين التكافلي، وعلى لائحة صندوق التأمين التكافلي.
- يدفع الاشتراك الذي يُعدّ في حقيقته تبرعاً لصندوق التأمين التكافلي.

3 مرحلة الانضمام إلى الصندوق التكافلي

- بعد توقيع المستندات الخاصة بالاشتراك، يصبح المتعامل مشتركاً في صندوق التأمين التكافلي ابتداءً من تاريخ السريان المتفق عليه.
- يكتسب المتعامل (المستفيد) حق المطالبة بالتعويض عند تحقق المخاطر المغطاة بوثيقته.

4 مرحلة إدارة الأموال ودفع التعويضات

- تتولى شركة التأمين التكافلي إدارة صندوق التأمين التكافلي واستثمار أمواله بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية.
- تلتزم الشركة قانونياً ورقابياً بدفع التعويضات للمستحقين وتمثيل الصندوق أمام المتعاملين والغير بصفتها وكيلة عن صندوق التأمين التكافلي.

5 مرحلة المطالبة بالتعويض (وقوع الخطر)

- عند وقوع خسارة أو تحقق خطر مغطى في الوثيقة، يتقدم المتعامل بمطالبة إلى شركة التأمين التكافلي، تراجع الشركة المطالبة في ضوء الشروط والأحكام ونطاق الوثيقة.
- في حال ثبوت الاستحقاق، تقوم الشركة بصرف التعويض من أموال صندوق التأمين التكافلي لصالح المتعامل أو المستفيدين المعيّنين في الوثيقة.

6 استمرارية العلاقة أو انتهاؤها

- يمكن للمتعامل الاستمرار في الاشتراك عبر تجديد الوثيقة أو سداد الاشتراكات حسب طبيعة المنتج (وخاصة في منتجات الحماية والادخار).
- تنتهي العلاقة عند انتهاء مدة الوثيقة أو إلغائها وفق ما تنص عليه الشروط، مع بقاء التزامات الشركة تجاه أي مطالبات مستحقة عن فترة السريان.

7 التعامل مع الفائض التأميني

- في حال وجود فائض تأميني في صندوق التأمين التكافلي (وهو عبارة عن المبالغ المتبقية في الصندوق بعد خصم التعويضات والمصاريف والالتزامات الأخرى والاحتياطيات اللازمة) فإنه يتم التعامل مع هذا الفائض وفق الأنظمة والمعايير التي يحددها المصرف المركزي والضوابط المنصوص عليها في وثائق التأمين التكافلي.
- قد يشمل ذلك – بحسب ما تنص عليه الوثيقة واللوائح – إعادة توزيع جزء من الفائض على المتعاملين المؤهلين بطريقة عادلة وشفافة، أو احتجاز جزء منه لتعزيز ملاءة صندوق التأمين التكافلي واستمرارية حمايته لمستفيديه.

أهم المستندات التي يجب الاطلاع عليها:



وثيقة عضوية الاشتراك

تتضمن هذه الوثيقة مدة العضوية، و الأسس والقواعد التي تحكم العلاقة التعاقدية بين شركة التأمين التكافلي وصندوق التأمين التكافلي، والعلاقة التعاقدية بين المشترك وصندوق التأمين التكافلي، ودور ومسئولية الشركة في القيام بالعمليات التأمينية والاستثمارية التابعة لصندوق التأمين التكافلي، والنص على أن التعويضات والمطالبات التي تُدفع إلى المستفيدين تكون من صندوق التأمين التكافلي وليس من الشركة، كما تتضمن الوثيقة التزامات المشترك للصندوق، وحقوق المستفيد من الصندوق، وأجرة الوكالة التي تتحصل عليها الشركة من صندوق التأمين التكافلي، و سياسة توزيع الفائض التأميني في صندوق التأمين التكافلي.



وثيقة التأمين التكافلي

تتضمن هذه الوثيقة العديد من العناصر الأساسية منها نطاق التغطية التأمينية من خلال بيان المخاطر أو الحالات التي تغطيها الوثيقة ويختلف نطاق التغطية حسب طبيعة المنتج. وعلى الوثيقة أن تنص بصورة واضحة على الاستثناءات التي لا تغطيها الوثيقة. وبالإضافة إلى ذلك تتضمن هذه الوثيقة شروط التأمين وحقوق والتزامات طرفي العقد أو المستفيدين من التأمين التكافلي.



لائحة صندوق التأمين التكافلي

تعتبر لائحة صندوق التأمين التكافلي هي النظام الأساسي للصندوق، وتتضمن اللائحة مسؤوليات الصندوق وعلاقاته التعاقدية والشروط والأحكام المنظمة للعمليات التأمينية والعمليات الاستثمارية، كما تنص اللائحة على أن الصندوق يملك الموجودات القائمة في الصندوق ويكون مسؤولاً عن مطلوباته. ولإبراز مبدأ التبرع، فإن لائحة الصندوق تنص على أن المشتركين، خلال مدة اشتراكهم، هم المستفيدون من الصندوق حسب الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في لائحة الصندوق ووثيقة التأمين التكافلي، ما لم يحدد المشترك أو القوانين ذات الصلة مستفيداً غير المشترك.

كما تنص اللائحة على مسؤولية الشركة ودورها وصلاحياتها في إدارة الصندوق واستثمار موجوداته، بالإضافة إلى المسؤولية القانونية تجاه الغير.

نصائح عامة للمتعاملين:

- افهم نموذج التأمين التكافلي أولًا
- تعرف على شركة التأمين وتأكد من أنها مرخصة من المصرف المركزي لممارسة أعمال التأمين التكافلي
- اطّلع على بنود وثيقة التأمين التكافلي بوضوح خاصة بنود الاستثناءات، ونسب التغطية، وطريقة المطالبة.
- تأكد من المخاطر الاستثمارية الخاصة بمنتجات تأمين الأشخاص وتكوين الأموال

قائمة بالتشريعات ذات الصلة بالأنظمة والمعايير المتعلقة بالتأمين التكافلي:

القوانين:

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 بإصدار قانون المعاملات المدنية
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 بإصدار قانون المعاملات التجارية
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة الماليّة وأعمال التأمين

الأنظمة والمعايير:

- نظام بشأن التأمين التكافلي
- معيار الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي
- معيار بخصوص لائحة عمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركات التأمين التكافلي
- معيار بخصوص التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة التأمين التكافلي
- معيار بخصوص التدقيق الشرعي الخارجي لشركات التكافل
- معيار بخصوص ضوابط وإجراءات إنشاء صندوق التأمين التكافلي
- معيار بشأن النموذج التشغيلي لأعمال التأمين التكافلي
- معيار المتطلبات الشرعية والإجرائية للوكالة في التأمين التكافلي

يهدف هذا الكتيب إلى التوعية العامة بمفهوم التأمين التكافلي، ولا يحل محل وثائق المنتج أو الإفصاحات الخاصة به. وتُحدد التغطية والمنافع والحقوق والالتزامات وفق المستندات التعاقدية والتشريعات والمتطلبات الرقابية السارية.